اشتراك ج ع م في أية احلاف معادية لاسرائيل وحظر وجود اية قوات عسكرية لطرف ثالث في حالة عداء مع اسرائيل . وعلى كل من ج ع م واسرائيل الدخول في اتفاقية سلام يتم التعبير عنها بمعاهدة ملزمة وفقا للقوانين والسوابق الدولية العادية وتحوي المعاهدة التعهدات المذكورة اعلاه. (انتهى نص المذكرة) .

وقد لقي الموقف المصري الذي عبرت عنه المذكرة الجوابية ترحيبا كبيرا وواسعا في اوساط الرأي العام الدولي ولدى الدول الاربع الكبرى ، خاصة لانه يكون قد تم بذلك تجزئة جبهة اثار العدوان الى أراض مصرية محتلة من جهة هي موضوع المذكرات المتبادلة والترحيب الدولي الكبير ، وأراض عربية اخرى من جهة ثانية لم تتطرق اليها المذكرة المصرية ولم تذكرها بشيء باستثناء قطاع غزة الذي يبدو ان اسرائيل تريد الاحتفاظ به كورقة أساسية تستخدم في المفاوضات مع الاردن. واقتراح يارينغ بأن يتم الانسحاب الاسرائيلي الى خط الحدود الدولي بين مصر وفلسطين في عهد الانتداب البريطاني يعني ان غزة ستبقى ، على هذا الاساس ، تحت الاحتلال لفترة اطول من سيناء اي الى أن تتحقق التسوية مع الاردن . ورحبت اسرائيل من طرفها بالموقف المصري «الجديد» كما تضمنته المذكرة الجوابية وجاء ذلك في اعلان للحكومة الاسرائيلية ذكرت فيه أنها تعتبر الموقف المصري الاخير ايجابيا ، وأنها مستعدة للتفاوض مع مصر حول كل المواضيع التي يمكن ان تؤدي الى تسوية سلمية ، ولكنها ترفض الانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة . وشددت الحكومة الاسرائيلية على النقاط التالية : ١) قبولها برغبة مصر في عقد اتفاق سلام مع اسرائيل . ٢) الاختلافات الملموسة التي ما زالت قائمة بين وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية حول قضيتي الحدود واللاجئين . ٣) استعداد اسرائيل للبحث في انسحاب القوات المسلحة الى حدود مضمونة وآمنة ومعترف بها من المفترض ان توضحها اتفاقات السلام ، كما كررت بهذا الصدد ان اسرائيل لن تنسحب الى خطوط الهدنة التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ . ٤) ضرورة استمرار محادثات يارينغ بهدف الوصول الى معاهدة سلام بين الدول المعنية .

من الضروري بهذا الصدد رصد التطورات الاخيرة التي طرأت على الموقف الامريكي حيال النزاع العربي الاسرائيلي وهي تطورات رافقت الخطوات التي خطتها الى الامام مساعي التسوية السلمية كما رأينا اعلاه . وردت مع ذلك التصريحات الايجابية لوزير الخارجية الامريكية وليم روجرز في تعليقه على خطاب الرئيس انور السادات في ١٩٧١/٢/٥ حيث أعلن السادات تمديد فترة وقف اطلاق النار لمدة شهر اخر . وجاءت الاشارة الثانية الى الموقف الامريكي الجديد الذي أخذ يتبلور في التقرير الذي قدمه الرئيس نيكسون الى الكونغرس الامريكي في ١٩٧١/٢/٢٥ حيث اعلن أنه لا يمكن ان تكون هناك الا تعديلات طفيفة في الحدود العربية ـ الاسرائيلية بالنسبة الى ما كان عليه الوضع قبل حرب حزيران ١٩٦٧ . وشدد نيكسون على اصرار حكومته على أن يكون اي اتفاق عربي اسرائيلي يعين الحدود النهائية بين الطرفين مرتبطا مباشرة باتفاق للسلام وبتسويات عملية يقبلها الطرفان بحيث تصبح هذه الحدود آمنة .

أي بمقابل التنازلات المصرية التي ورد ذكرها تراجع الرئيس نيكسون عن المبدأ الاسرائيلي القائل بخلق حدود يمكن لاسرائيل ان تدافع عنها وعاد من جديد الى خطة روجرز التي تفضلها الدول العربية المعنية ولا تستسيغها اسرائيل تماما بسبب ما جاء فيها حول مسألة « التعديلات الطفيفة فقط في الحدود .. » كذلك أشار نيكسون في تقريره اشارة سريعة الى « التطلعات المشروعة » للشعب الفلسطيني ، ولكنه كي لا يغضب اسرائيل اكثر مما يجب أعلن أنه يرفض فكرة فرض أية تسوية من الخارج على الدول المتنازعة في الشرق الاوسط ، كما اكد تصميمه على المحافظة على الميزان العسكري في المنطقة ، اي المحافظة على التفوق الاسرائيلي مهما كان الثمن . بالاضافة الى ذلك برزت ثلاث نقاط هامة في تقرير نيكسون لا بد من ذكرها : ١) كرر القول ان مشكلة الشرق الاوسط تشكل النزاع الاكثر خطرا في العالم اليوم من اي منطقة اخرى بسبب احتمال قيام مواجهة امريكية سوفياتية . ٢) ان التدخل السوري في الاردن في شهر أيلول ١٩٧٠ واثناء حملة النظام ضد حركة المقاومة الفلسطينية كان اخطر تهديد للسلام العالمي منذ أن تولى نيكسون منصب الرئاسة في امريكا . ٣) تعترف امريكا بوجود مصالح مهمة للاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط ولكن لا يمكن لها أن